

## حظر التعامل بالأصول الإفتراضية

التاريخ: 18 جمادى الأول 1444هـ.

الموافق: 12 ديسمبر 2022م.

منشورات الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي  
منشور رقم ( 2022/9 )

عنوان إلى المصادر، المؤسسات المالية غير المصرفية والجمهور كافة

### الموضوع : حظر التعامل بالأصول الإفتراضية

في إطار الدور الرقابي لبنك السودان المركزي، و مواكبةً للتغيرات العالمية و المحلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و في ضوء المتابعة لنشاط التداول في الأصول الإفتراضية وما يرتبط بها من مخاطر مرتفعة، حيث أنها لا تصنف كنقد أو أموال و ممتلكات طبقاً للتشريعات والقوانين والأنظمة النافذة في السودان، بالإضافة لعدم صدورها من بنك مركزي أو جهات مرخصة أو معتمدة تكون ملزمة قانوناً بها، و إفتقارها لغطاء مادي، و عدم استقرار أسعارها.

عليه، و إستناداً على المادة (21) من قانون بنك السودان المركزي تعديل 2012م، فإنه يُحظر على المصادر و المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة بنك السودان المركزي و أي شخص طبيعي أو اعتباري التعامل بهذه الأصول بأي شكل من أشكال التعامل المالي و المصرفية، حفاظاً على سلامة النظام المالي في السودان، على أن يقتصر التعامل فقط على العملات الرسمية المعتمدة.

كل من يثبت تورّطه بالتعامل بالأصول الإفتراضية بأي شكل من الأشكال سيخضع للعقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم العمل المالي لسنة 2004م، دون أن يحول ذلك من تطبيق لائحة الجزاءات الإدارية و المالية على المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك السودان المركزي المنخرطة في ممارسة النشاط.

يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه،

ع/ بنك السودان المركزي

د.الفاتح النور

تهاني عثمان أبو القاسم  
الحسن

إدارة المؤسسات المالية

الإدراة العامة لتنظيم و تنمية الجهاز المصرفي